الأمم المتحدة

A/66/6 (Sect. 32)

الجمعية العامة

Distr.: General
2 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣*

الجزء العاشر
الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

الباب ٣٢
الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

(البرنامج ٢٦ من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣)**

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة ٢

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية ٦

باء - وحدة التفتيش المشتركة ١٣

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ١٨

المرفق

تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن الميزانية المقترحة لكل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ..... ٣٤

* سيصدر فيما بعد موجز للميزانية البرنامجية المعتمدة بوصفه: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/66/6/Add.1).

** الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٦ (A/65/6/Rev.1).

200511 200511 11-31912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لمحة عامة

الجدول ٣٢-١

تقدير النفقات (الميزانية العادية)

المقترح المقدم من الأمين العام	٨٠٠ ٩٩٣ ١٠ دولار[أ]
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٤٠٠ ٩٩٣ ١١ دولار

(أ) بمعدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٣٢-٢

تقدير النفقات (ميزانيات كاملة)

المقترح المقدم من الأمين العام	٨٠٠ ٧٢٣ ٣٧ دولار[أ]
الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٤٠٠ ١٢٥ ٣٧ دولار

(أ) بمعدلات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

الجدول ٣٢-٣

الموارد المقترحة من الموظفين (ميزانيات كاملة)

	العدد	الرتبة
المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٨١	٣ مد-٢ و ٥ مد-١ و ٨ ف-٥ و ١٥ ف-٤ و ٨ ف-٣ و ٥ ف-٢/١ و ٤ خ ع (رر) و ٣٣ خ ع (ر أ)
المعتمد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٨١	٣ مد-٢ و ٥ مد-١ و ٨ ف-٥ و ١٥ ف-٤ و ٨ ف-٣ و ٥ ف-٢/١ و ٤ خ ع (رر) و ٣٣ خ ع (ر أ)

المختصرات: خ ع = فئة الخدمات العامة؛ رر = الرتبة الرئيسية؛ رأ = الرتب الأخرى.

٣٢-١ تُغطي الاعتمادات المرصودة في إطار هذا الباب احتياجات حصة الأمم المتحدة في تكاليف ثلاث وحدات تنظيمية إدارية تابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة تمول تمويلا مشتركا بين الوكالات. وهي ما يلي:

(أ) لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانتها؛

(ب) وحدة التفتيش المشتركة وأمانتها؛

(ج) أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يهدف إلى توفير الدعم والتنسيق على نطاق المنظومة خلال عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تساهم ماليا في هذا المشروع.

٣٢-٢ وتُعرض على الجمعية العامة أيضا الميزانيتان الكاملتان للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة للنظر فيهما واعتمادهما وفقا للترتيبات المرعية. وتقدم الميزانية الكاملة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأغراض العلم بها، في حين تقدم حصة الأمم المتحدة فيها للموافقة عليها. وأما فيما يخص الميزانيتين الكاملتين المقترحتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، فقد أُنجزت عملية التشاور في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في شباط/فبراير ٢٠١١. وقد أُجريت تلك العملية خلال مرحلة صياغة الميزانيات البرنامجية المقترحة من قبل الأمين العام. ووفقا للمادة ٢١ من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية والمادة ٢٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، روعيت تعليقات منظمات مجلس الرؤساء التنفيذيين عند وضع الصيغة النهائية للميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة (وترد مذكرة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين عن هذه التعليقات في المرفق). ويُشار إلى أن الاستنتاج الذي جرى التوصل إليه خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، والتي عقدت في آذار/مارس ٢٠١١، هو ”اعتماد ميزانيات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لجميع الأنشطة الممولة تمويلا مشتركا (أنشطة إدارة السلامة والأمن الممولة تمويلا مشتركا (التي يجري النظر فيها بصورة منفصلة في إطار البند ٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣)، وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ووحدة التفتيش المشتركة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية) بمستوى نمو قدره صفر“، حسب ما هو وارد في استنتاجات الدورة الحادية والعشرين للجنة.

٣٢-٣ ويتبين من اعتمادات الميزانية العادية المقترحة المطلوبة في إطار الباب ٣٢ أن ثمة انخفاض صاف قدره ٦٠٠ ٩٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، أو بنسبة ٨,٣ في المائة، عن الاعتمادات المنقحة المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد قُدرت الاحتياجات على أساس الميزانيات الكاملة للأنشطة والنسب المئوية لحصة الأمم المتحدة في هذه التكاليف، التي يحددها مجلس الرؤساء التنفيذيين استنادا إلى المنهجية المرعية. ويُعزى الانخفاض الصافي في حصة الميزانية العادية للأمم المتحدة في إطار هذا الباب إلى الآثار المجتمعة لانخفاض حصة الأمم المتحدة في احتياجات لجنة الخدمة المدنية وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، تقابله زيادة لحصة الأمم المتحدة في احتياجات وحدة التفتيش المشتركة ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرد في الجدول ٣٢-٤ توزيع موارد الميزانية العادية في إطار هذا الباب حسب نسبها المئوية.

الجدول ٣٢-٤

توزيع موارد الميزانية العادية حسب العنصر (حصة الأمم المتحدة في التكاليف)

(النسبة المئوية)

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية	٥٣,٥
باء - وحدة التفتيش المشتركة	٢٧,٤
جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ويشمل مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٩,١
المجموع	**١٠٠,٠**

الجدول ٣٢-٥

موجز الاحتياجات من الموارد حسب العنصر (حصة الأمم المتحدة في التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	اعتمادات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	النمو في الموارد		المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠١٢-٢٠١٣
			المبلغ	النسبة المئوية			
ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية	٦ ٠٢٠,٢	٦ ٩١٠,٩	(١ ٠٢٦,٩)	(١٤,٩)	٥ ٨٨٤,٠	١٠٢,٣	٥ ٩٨٦,٣
باء - وحدة التفتيش المشتركة	٢ ٨١٣,٢	٢ ٩٨٢,٨	٢٤,٩	٠,٨	٣ ٠٠٧,٧	٢٠٢,٥	٣ ٢١٠,٢
جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق[أ]	٢ ٢٧٦,٣	٢ ٠٩٩,٧	٢,٤	٠,١	٢ ١٠٢,١	٥٠,٦	٢ ١٥٢,٧
المجموع	**١١ ١٠٩,٧**	**١١ ٩٩٣,٤**	**(٩٩٩,٦)**	**(٨,٣)**	**١٠ ٩٩٣,٨**	**٣٥٥,٤**	**١١ ٣٤٩,٢**

(أ) يشمل احتياجات قدرها ٩٠٠ ٤١٧ دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٠٠٠ ٥٤٤ دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٢-٤ ويرد في الجدول ٣٢-٦ موجز الاحتياجات المقدرة المدرجة في إطار الميزانيات الكاملة للأنشطة المبرمجة في هذا الباب. ويرد في الجدول ٣٢-٧ موجز للاحتياجات من الوظائف في سياق الميزانيات الكاملة. ويعني الطابع المشترك بين الوكالات لهذه العمليات أن جميع الوظائف المدرجة في الميزانية في هذا الباب ليست مدرجة في جدول ملاك الوظائف الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

الجدول ٣٢-٦

موجز الاحتياجات من الموارد حسب العنصر (ميزانيات كاملة)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

مشتركة التمويل

العنصر	نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	اعتمادات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	النمو في الموارد المبلغ	النمو في الموارد النسبة المئوية	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠١٢-٢٠١٣
ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية	١٥ ٥٧٧,٣	١٧ ٧١٤,٠	(٩٧,١)	(٠,٥)	١٧ ٦١٦,٩	٣٠٦,٤	١٧ ٩٢٣,٣
باء - وحدة التفتيش المشتركة	١٢ ١٩٨,٣	١٢ ٦٩٤,٣	٥٠,٠	٠,٤	١٢ ٧٤٤,٣	٨٥٨,٤	١٣ ٦٠٢,٧
جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق[أ]	٧ ١١٧,٩	٦ ٧١٧,١	٦٤٥,٥	٩,٦	٧ ٣٦٢,٦	١٧٧,٥	٧ ٥٤٠,١
المجموع	**٣٤ ٨٩٣,٥**	**٣٧ ١٢٥,٤**	**٥٩٨,٤**	**١,٦**	**٣٧ ٧٢٣,٨**	**١ ٣٤٢,٣**	**٣٩ ٠٦٦,١**

(أ) يشمل احتياجات قدرها ٠٠٠ ٣٣١ ١ دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٥٠٠ ٨٩٥ ١ دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الجدول ٣٢-٧

موجز الاحتياجات من الوظائف حسب العنصر (ميزانيات كاملة)

مشتركة التمويل

	الوظائف الثابتة		الوظائف المؤقتة		الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية		المجموع	
	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية	٤٧	٤٧	-	-	-	-	٤٧	٤٧
باء - وحدة التفتيش المشتركة	٢٠	٢٠	-	-	-	-	٢٠	٢٠
جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق	١٤	١٤	-	-	-	-	١٤	١٤
المجموع	**٨١**	**٨١**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٨١**	**٨١**

ألف – لجنة الخدمة المدنية الدولية

الميزانية الكاملة للجنة الخدمة المدنية الدولية (قبل إعادة تقدير التكاليف):
٩٠٠ ٦١٦ ١٧ دولار

الاحتياجات من موارد الميزانية العادية لحصة الأمم المتحدة (قبل إعادة تقدير التكاليف):
٠٠٠ ٨٨٤ ٥ دولار

٣٢-٥ تندرج الأنشطة التي تتولى لجنة الخدمة المدنية الدولية مسؤوليتها والاستراتيجية التي توجه تنفيذها ضمن العنصر ألف من البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6/Rev.1).

٣٢-٦ وقد أنشأت الجمعية العامة لجنة الخدمة المدنية الدولية، بموجب قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩) لتنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتعمل اللجنة، بموجب نظامها الأساسي، بصفتها جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة. وهي تؤدي مهامها للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي تشترك في النظام الموحد للأمم المتحدة. وتسترشد اللجنة في أداء مهامها بالمبدأ الوارد في الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وهو المبدأ الذي يهدف إلى إقامة خدمة مدنية دولية موحدة واحدة عن طريق تطبيق معايير ومنهجيات وترتيبات موحدة فيما يتعلق بشؤون الموظفين. وكُلفت اللجنة أيضا، من خلال قراري الجمعية ٥١/٢١٦ و ٥٢/٢١٦، بالقيام بدور ريادي في وضع نُهُج مبتكرة في مجال إدارة الموارد البشرية في إطار الإصلاح الشامل الذي يجري حاليا في المنظمات التابعة للنظام الموحد.

٣٢-٧ ويرد في الفقرة ٢ من المادة ٢١ من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية بند ينص على أن تُدرج احتياجات اللجنة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويقدم الأمين العام، بعد التشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، تقديرات ميزانية اللجنة الدولية على أساس المقترحات التي تقدمها اللجنة.

٣٢-٨ وتتمثل الأهداف العامة لبرنامج عمل اللجنة فيما يلي: (أ) مواصلة تطبيق نظام موحد للأجور والبدلات والاستحقاقات؛ (ب) إرساء ومواصلة العمل بإجراءات و/أو منهجيات ينبغي بموجبها تطبيق مبادئ تحديد شروط الخدمة؛ (ج) إرساء ومواصلة تطبيق تصنيفات لتسوية مقر العمل ومعدلات لبدل الإقامة اليومي لما يقرب من ٢٠٠ بلد ومنطقة في مختلف أنحاء العالم؛ (د) إجراء دراسات استقصائية لأفضل شروط التوظيف السائدة لموظفي فئة الخدمات العامة في مراكز العمل بالمقر؛ (هـ) وضع ومواصلة تطبيق معايير لتقييم الوظائف؛ (و) تزويد المنظمات بالتوجيه والمشورة بشأن شتى المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

٣٢-٩ ورئيس اللجنة مسؤول عن توجيه أعمالها. ويتولى الأمين التنفيذي، بصفته كبير المسؤولين الإداريين فيها، المسؤولية عن إعداد تقديرات ميزانيتها بالتشاور مع الرئيس ونائب الرئيس، وعن عرض هذه التقديرات على الأمين العام.

٣٢-١٠ وتُظهر الميزانية البرنامجية المقترحة تطابقا مع شكل ومضمون الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والنظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية والمقررات السابقة التي اتخذتها اللجنة. ولم يطرأ تغيير على الولاية الأساسية للجنة، وهي: تنسيق وتنظيم شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة.

برنامج عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية

٣٢-١١ من المتوقع أن تعقد اللجنة دورتين في عام ٢٠١٢ مجموع مدتهما أربعة أسابيع، ودورتين في عام ٢٠١٣ مجموع مدتهما أربعة أسابيع. ومن هاتين الدورتين اللتين تعقدان كل عام، ستعقد دورة في نيويورك وستعقد الثانية في مكان آخر يكون، من حيث المبدأ، في مقر منظمة من المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة. وقد تقرر اللجنة أيضا إنشاء أفرقة عاملة بشأن مسائل مختارة. وتتألف هذه الأفرقة العاملة من أعضاء في اللجنة و/أو أمانتها وممثلين عن المنظمات الأعضاء واتحادات الموظفين، استنادا إلى برنامج عمل اللجنة. ومن المتوقع أن يتم خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إنشاء خمسة من هذه الأفرقة العاملة، وأن يجتمع كل فريق منها لمدة أسبوعين تقريبا. ومن المتوقع كذلك أن يشارك ممثلو اللجنة في الاجتماعات (اجتماع واحد في العام) التي تعقدها الأفرقة العاملة التقنية التي تنشئها مجالس إدارة المنظمات المشاركة.

٣٢-١٢ وستعقد اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل التابعة للجنة الخدمة المدنية الدولية دورة مدتها أسبوع واحد في كل سنة من فترة السنتين. ويحق لأعضاء اللجنة الاستشارية، شأنهم في ذلك شأن أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية، الحصول على بدلات السفر والإقامة، وفقا للقواعد التي قررتها الجمعية العامة لأعضاء أجهزة الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية العاملين بصفتهم الشخصية.

٣٢-١٣ ولم يطرأ تغيير على هيكل أمانة اللجنة؛ إذ يضم مكتب الأمين التنفيذي، وشعبة المرتبات والبدلات، وشعبة سياسات الموارد البشرية، وشعبة تكلفة المعيشة.

الجدول ٣٢-٨

الأهداف لفترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تنسيق وتنظيم شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٣٣٥٧ (د-٢٩) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) الحفاظ على جودة الخدمات الفنية المقدمة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية	(أ) '١' تقييم إيجابي من قبل اللجنة للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة المقدمة بشأن نظم إدارة الموارد البشرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء ٢٠٠٨ -٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة '٢' النسبة المئوية للتوصيات المعتمدة من قبل اللجنة مقاييس الأداء ٢٠٠٨ -٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة
(ب) وضع نظامي أجور واستحقاقات فعالين مرنين ومبسطين بموجب مبدأي نوبلمير وفليمنغ يفيان باحتياجات المنظمات	(ب) الحفاظ على النسبة المئوية للتوصيات فيما يتعلق بنظامي الأجور والاستحقاقات اللذين تعتمدهما اللجنة مقاييس الأداء ٢٠٠٨ -٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة
(ج) تحسين منهجية حساب تكلفة المعيشة	(ج) الحفاظ على النسبة المئوية للمقترحات التي توافق عليها اللجنة فيما يتعلق بمقاييس تكلفة المعيشة مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحديث تصنيفات تسوية مقر العمل وعتبات إعانة الإيجار وتصنيف بدل التنقل/المشقة لنظام الأمم المتحدة الموحد	(د) '١' الحفاظ على المدة الزمنية بين طلبات إجراء دراسات استقصائية وإجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتكلفة المعيشة، وعلى عدد مراكز العمل المشمولة بالاستعراض فيما يتعلق بتصنيف المشقة والتنقل مقاييس الأداء ٢٠٠٨ -٢٠٠٩: ٣ أشهر التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ أشهر الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٣ أشهر '٢' الحفاظ على معدل إنجاز كل طلبات تصنيف المشقة لمراكز العمل الميدانية (٢٥٠ في السنة) مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة خلال ما يتراوح بين ٤ و ٨ أسابيع التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة خلال ما يتراوح بين ٤ و ٨ أسابيع الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة خلال ما يتراوح بين ٤ و ٨ أسابيع
(هـ) تحديث نظام معدلات بدل الإقامة اليومي	(هـ) الحفاظ على المدة الزمنية التي يتطلبها تطبيق التغييرات في نظام معدلات بدل الإقامة مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أسبوع واحد التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: أسبوع واحد الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: أسبوع واحد

العوامل الخارجية

١٤-٣٢ ينتظر أن يحقق هذا العنصر أهدافه والإنجازات المتوقعة منه بافتراض أن مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة ستقدم المعلومات اللازمة في وقتها على النحو الذي تطلبه اللجنة، وستنفذ قراراتها وتوصياتها بالكامل.

النواتج

١٥-٣٢ سيجري، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إنجاز النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الأجهزة الحكومية الدولية وأجهزة الخبراء: ٢٠ اجتماعا رسميا ومشاورة غير رسمية تقريبا للجنة الخامسة بشأن المسائل المتعلقة بشروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة وفي إدارة الموارد البشرية؛ و ٤ دورات للجنة تقريبا؛ ودورتان تقريبا للجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل؛ و ١٠ أسابيع تقريبا من الاجتماعات للأفرقة العاملة للجنة بشأن مسائل محددة متصلة بشروط الخدمة؛

(ب) وثائق الأجهزة التداولية:

'١' تقديم تقارير وورقات بحثية إلى اللجنة حول مسائل محددة تثيرها الدول الأعضاء والمنظمات وممثلو الموظفين، وتقديم وثائق أخرى إلى اللجنة الاستشارية والأفرقة العاملة التابعة للجنة في إطار برنامج عملها (٩٠)؛

'٢' تقديم المساعدة الفنية إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الاستشارية في إعداد تقاريرها الخاصة (١٨)؛

(ج) الأنشطة الفنية الأخرى:

'١' إعداد ردود باسم لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن قضايا متعلقة بمسائل محددة معروضة على المحكمة الإدارية (١٢)؛

'٢' إجراء دراسات استقصائية لتكلفة المعيشة في مراكز العمل الميدانية (٢٩٠)؛ تصنيف مراكز العمل الشاق (نحو ٢٥٠ مركز عمل لكل استعراض، و ٤ استعراضات لكل فترة سنتين)، بما في ذلك نشر وتوزيع تصنيفات مخصصة مؤقتة على نطاق المنظومة؛ تنقيح الأدلة المتعلقة بنظام مرتبات الأمم المتحدة (٢)؛ تنقيحات وإصدارات شهرية لتسويات مقر العمل (٢٤) وبدل الإقامة اليومي (٢٤)؛ نشر معلومات عن أماكن دفع بدل الخطر؛ الأخذ على نحو كامل بالمعيار الرئيسي الجديد والنظم الفرعية المتصلة به لتطبيقه في النظام الموحد؛ عقد حلقات عمل للجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن تطبيق نظام تسوية مقر العمل والسياسات المتعلقة بالمرتبات والبدلات ومنهجية استقصاءات الخدمة العامة وإدارة الموارد البشرية (٦)؛

عقد دورات تدريبية بشأن تقييم الوظائف ومواد للتدريب على ترتيبات التنقل والمشقة (٦)؛

'٣' المواد التقنية (الإصدارات الورقية والإلكترونية): تقارير عن الدراسات الاستقصائية لتكلفة المعيشة ومؤشرات شهرية مستكملة لتسوية مقر العمل فيما يتعلق بتغير أسعار الصرف والتضخم وعتبات إعانة الإيجار (٢٤ تعميما)؛ أدوات منقحة لتقييم الوظائف (٢)؛ أدلة منقحة سهلة الاستعمال بشأن نظام مرتبات الأمم المتحدة (١)؛ نظام تسوية مقر العمل (١)؛ تعميمات بشأن بدل الإقامة اليومي (٢٤)؛ مواد إعلامية وأدوات تتصل بترتيبات التنقل/المشقة (٢)؛

'٤' دراسات استقصائية عالمية للموظفين عن المسائل التي تدخل ضمن ولاية اللجنة: عقب إصدار الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين عن التوظيف والاستبقاء عام ٢٠٠٨، قررت لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأيدتها الدول الأعضاء في ذلك، تكرار هذه الدراسة الاستقصائية العالمية للموظفين على فترات منتظمة لقياس مدى نجاح التدابير التي تتخذها المنظمات بمرور الوقت أو عدم نجاحها في اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها في النظام الموحد للأمم المتحدة. ومن المقرر إجراء دراسة استقصائية للمتابعة في عام ٢٠١٣. وستجري دراسات استقصائية إضافية، حسب الاقتضاء، بشأن مسائل أخرى تدخل ضمن ولاية اللجنة لالتماس آراء الموظفين في فعالية مختلف مبادرات إدارة الموارد البشرية لتسترشد بها بشكل أفضل القرارات المتعلقة بالسياسات التي تتخذها اللجنة في سياق عملها المتواصل.

الجدول ٣٢-٩

الاحتياجات من الموارد: الاحتياجات الكلية للجنة الخدمة المدنية الدولية (الميزانية الكاملة)

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
المشتركة التمويل				
المتعلقة بالوظائف	١١ ٨١١,٢	١١ ٩١٣,٠	٤٧	٤٧
غير المتعلقة بالوظائف	٥ ٩٠٢,٨	٥ ٧٠٣,٩	–	–
المجموع	**١٧ ٧١٤,٠**	**١٧ ٦١٦,٩**	**٤٧**	**٤٧**

٣٢-١٦ ستغطي الاحتياجات المقدرة البالغة ١٧ ٦١٦ ٩٠٠ دولار تكلفة ٤٧ وظيفة (١ مد-٢ و ٣ مد-١ و ٤ ف - ٥ و ٩ ف-٤ و ٣ ف-٣ و ٤ ف-٢ و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)

و ٢٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) والاحتياجات التشغيلية غير المتعلقة بالوظائف ذات الصلة بالخبراء الاستشاريين وسفر الممثلين والموظفين والخدمات التعاقدية والضيافة وتكاليف التشغيل. أما صافي النقصان البالغ ١٠٠ ٩٧ دولار في إطار الميزانية الكاملة للجنة مقارنة بفترة السنتين السابقة، فيتعلق بزيادة قدرها ٨٠٠ ١٠١ دولار تحت بند الوظائف يقابلها نقصان قدره ٩٠٠ ١٩٨ دولار تحت بند الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف. وتُعزى الزيادة في الموارد البالغة ٨٠٠ ١٠١ دولار تحت بند الوظائف إلى الأثر المتأخر لإنشاء وظيفة برتبة ف-٢ (موظف معاون لنظم المعلومات) في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. ويتصل النقصان في الموارد غير المتعلقة بالوظائف البالغ ٩٠٠ ١٩٨ دولار بوقف مخصصات لمرة واحدة قدرها ٣٠٠ ٢٢٨ دولار للسفر والخبراء الاستشاريين في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ فيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية الأساسية المقارنة لمواقع العمل التي تجرى كل خمس سنوات، تقابلها جزئيا زيادة قدرها ٤٠٠ ٢٩ دولار تحت بند الاستشاريين لتغطية تكلفة زيارات الاستشاريين الميدانية لمراكز العمل المختلفة لإجراء المزيد من الدراسات بشأن تنسيق شروط الخدمة في الميدان، وفقا لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٤٨ إلى اللجنة إبقاء مسألة شروط النظام الموحد في الأمم المتحدة للخدمة في الميدان قيد استعراض اللجنة.

الجدول ٣٢-١٠

الاحتياجات من الموارد: حصة الأمم المتحدة في ميزانية لجنة الخدمة المدنية الدولية

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية العادية				
غير المتعلقة بالوظائف	٦ ٩١٠,٩	٥ ٨٨٤,٠	–	–
المجموع	**٦ ٩١٠,٩**	**٥ ٨٨٤,٠**	**–**	**–**

٣٢-١٧ تتصل الاحتياجات المقدرة البالغة ٠٠٠ ٨٨٤ ٥ دولار، التي تظهر نقصانا قدره ٩٠٠ ٠٢٦ ١ دولار مقارنة بفترة السنتين السابقة، بحصة الأمم المتحدة (التي تبلغ حاليا ٣٣,٤ في المائة) من الميزانية الكاملة للجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويرجع النقصان في حصة الميزانية العادية للأمم المتحدة من التكاليف تحت هذا الباب إلى التأثير المشترك لانخفاض حصة الأمم المتحدة من الميزانية الكاملة للجنة الخدمة المدنية الدولية من ٣٩,٠ في المائة المستخدمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٣٣,٤ في المائة المستخدمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وانخفاض الميزانية الكاملة للجنة الخدمة المدنية الدولية.

باء – وحدة التفتيش المشتركة

الميزانية الكاملة لوحدة التفتيش المشتركة (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٣٠٠ ٧٤٤ ١٢ دولار

الاحتياجات من موارد الميزانية العادية لحصة الأمم المتحدة (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٧٠٠ ٠٠٧ ٣ دولار

٣٢-١٨ استحدثت وحدة التفتيش المشتركة على أساس تجريبي في عام ١٩٦٨. ثم أنشئت اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، الذي اعتمدت فيه الجمعية أيضا النظام الأساسي للوحدة.

٣٢-١٩ ووفقا للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣١، المرفق)، يتمتع المفتشون بأوسع السلطات للتحقيق في جميع المسائل ذات الصلة بكفاءة الخدمات وحسن استخدام الأموال. ويقدمون رأيا مستقلا عن طريق عمليات التفتيش والتقييم التي ترمي إلى تحسين الإدارة والأساليب المتبعة وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين المنظمات. ويتعين على الوحدة أن تتيقن من أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات تجري على نحو يحقق أقصى قدر من الاقتصاد في التكاليف، ومن أن استخدام الموارد المتاحة للقيام بتلك الأنشطة يتم على النحو الأمثل.

٣٢-٢٠ وتضطلع الوحدة، وفقا للمادة ١ من نظامها الأساسي، بوظائفها حيال الجمعية العامة، وبالمثل حيال الأجهزة التشريعية المختصة للمنظمات المشاركة فيها، وتكون مسؤولة أمامها.

٣٢-٢١ واستنادا إلى النظام الأساسي للوحدة، فإنها تستخدم ثلاثة أدوات تنظيمية لتنفيذ الإدارة على أساس النتائج، وهي برنامج عملها (المادة ٩)، وتقريرها السنوي (المادة ١٠)، وميزانيتها لفترات السنتين (المادة ٢٠). وتظهر نتائج الأداتين الإداريتين الأولى والثانية في تقريرها السنوي المنشور بوصفه ملحقا، تبلغ الوحدة من خلاله عن أدائها الذي تقيمه الجمعية العامة.

٣٢-٢٢ ووفقا للمادة ١٩ من نظام الوحدة الأساسي. يساعد الوحدة أمين تنفيذي ومن يؤذن بهم من موظفين وفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي.

٣٢-٢٣ وكما هو محدد في نظام المتابعة الذي تعمل به وحدة التفتيش المشتركة والذي أيدته الجمعية العامة بقرارها ١٦/٥٤، أن تحقيق الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة استفادة كاملة وفعالة من تقارير الوحدة يتطلب أن تتوافر في التوصيات الواردة في تلك التقارير الخصائص التالية: (أ) أنها موجهة نحو تصحيح أوجه القصور الواضحة باتخاذ تدابير واقعية عملية المنحى لحل المشاكل ذات الأهمية؛ (ب) أنها مقنعة ومدعمة جيدا بالوقائع والتحليلات الواردة في التقرير؛ (ج) أنها واقعية من حيث ما تتطلبه من الالتزامات المتعلقة بالموارد ومن القدرات التقنية؛ (ج) أنها فعالة من حيث التكاليف؛ (هـ) أنها دقيقة فيما يتعلق بالإجراءات المراد اتخاذها والجهات المسؤولة عن اتخاذ تلك الإجراءات، مما يسهل المتابعة الواضحة لتنفيذها والآثار المترتبة عليها،

أي وفقا لولايات محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة الزمنية. وتؤدي أمانة وحدة التفتيش المشتركة دورا هاما يتمثل في مساعدة الوحدة في هذا الصدد ورصد درجة تقبل وتنفيذ التوصيات بعد صدورها، وعرض ذلك في التقرير السنوي للوحدة.

٣٢-٢٤ ويعكس هذا الإطار الاستراتيجي الطريقة التي تدعم بها أمانة وحدة التفتيش المشتركة أعمال المفتشين، وهو بذلك يركز على قياس أداء الأمانة، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الرقابة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦٣، مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمات وهيئات الرقابة الداخلية والخارجية.

٣٢-٢٥ والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة الوارد وصفها أدناه مستخلصة من الأولويات الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للوحدة، على النحو المحدد في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (انظرA/63/34 و Corr.1) المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه والذي سلّمت به الجمعية في الفقرة ١٧ من قرارها ٢٧٢/٦٣.

٣٢-٢٦ وتندرج الأنشطة التي تتولى الوحدة مسؤوليتها ضمن العنصر باء من البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٢-٢٧ وتمشيا مع توجيهات الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة في الوحدة، تستفيد الوحدة بالكامل من الكفاءات المتوافرة على نطاق المنظومة ككل، مما يجعلها في موقع فريد يمكِّنها من القيام بدور حفاز للمقارنة بين أفضل الممارسات في مجالات التنظيم والإدارة والبرمجة ونشرها في المنظومة ككل. واستنادا إلى التحليلات المقارنة للتوجهات والمشاكل التي تواجهها مختلف المنظمات، تقترح الوحدة حلولا متوائمة ومحددة. ويتركز عمل الوحدة على المسائل الهامة ذات الأولوية بالنسبة للمنظمات المشاركة، وذلك بغية تزويد كل من الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية لتلك المنظمات بتوصيات واقعية وعملية المنحى بشأن قضايا محددة تحديدا دقيقا.

٣٢-٢٨ ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي للوحدة، ترد ميزانيتها ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويضع الأمين العام التقديرات المنقحة لميزانيتها بعد التشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين استنادا إلى المقترحات المقدمة من الوحدة. وقد أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ٢٣٠/٥٥ بالفقرتين ١٩ و ٢٠ من تقرير الوحدة لعام ١٩٩٨ (A/54/34)؛ وأكدت من جديد المادة ٢٠ من النظام الأساسي للوحدة والفقرة ١٨٢ من قرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقرير لجنة التنسيق الإدارية (الآن، مجلس الرؤساء التنفيذيين) بشأن مقترحات الميزانية المقدمة من الوحدة حسب مقتضى نظامها الأساسي. وبناء عليه، ترد تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذا الموضوع في مرفق هذه الوثيقة.

الجدول ٣٢-١١

الأهداف لفترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: تحسين إدارة التوصيات المنبثقة عن وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها واستخدامها ومتابعتها بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة على اتخاذ قرارات مناسبة التوقيت تؤدي إلى تحسين كفاءة البرامج الفرعية/البرامج وفعاليتها وصلتها بالموضوع	(أ)	'١' ارتفاع معدل قبول التوصيات على نطاق المنظومة من جانب المنظمات المشاركة والأجهزة التشريعية، التي جُمعت على مدى السنوات الأربع الماضية مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٤٩ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٢ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٥ في المائة
		'٢' ارتفاع معدل تنفيذ التوصيات على نطاق المنظومة من جانب المنظمات المشاركة والأجهزة التشريعية، التي جُمعت على مدى السنوات الأربع الماضية مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٥٣ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٥ في المائة
(ب) تحسين قدرة المنظمات المشاركة على كفالة أن تنظر أجهزتها التشريعية في الوقت المناسب وبطريقة مستنيرة في تقارير الوحدة والتوصيات الواردة فيها	(ب)	'١' ازدياد عدد المنظمات التي أنشأت نظما لمتابعة تقارير الوحدة ومذكراتها والتوصيات الواردة فيها مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ منظمة التقديرات للفترة ٢٠١٠-١١:٢٠ ٢١ منظمة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢١ منظمة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ ازدياد النسبة المئوية للمنظمات المشاركة التي توفر معلومات مستكملة ضمن المهل الزمنية المحددة عن طريق إدخال هذه المعلومات في نظام التتبع الإلكتروني الجديد مقاييس الأداء ٢٠٠٨ -٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: لا ينطبق الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥٠ في المائة
(ج) زيادة التوعية بالمسائل الإدارية المثارة في تقارير الوحدة	(ج) ارتفاع عدد الزيارات إلى موقع الوحدة على الإنترنت مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٠٠٠ ١٥٤ زيارة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٠٠٠ ١٨٠ زيارة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٠٠٠ ٢٤٠ زيارة

العوامل الخارجية

٣٢-٢٩ من المتوقع أن يحقق هذا العنصر أهدافه وإنجازاته المتوقعة على افتراض ما يلي:

(أ) المنظمات المشاركة ستتعاون تعاونا كاملا في إجراء الاستعراضات وعملية متابعة تنفيذ التوصيات؛

(ب) تأخر الأمانات في تقديم تعليقات على تقارير الوحدة، وتأخر الأجهزة التشريعية في النظر في التوصيات أو عدم قيامها بالنظر فيها على الإطلاق وعدم اعتمادها قرارات/مقررات محددة بشأن تلك التوصيات، الأمر الذي قد يؤثر على تحقيق الإنجازات المتوقعة.

النواتج

٣٢-٣٠ سيجري، خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إنجاز النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:

’١‘ مدخلات مواضيعية في الاجتماعات: ما يقارب ٣٠ اجتماعا رسميا ومشاورة غير رسمية للجان الرئيسية للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية، وما يقارب ١٥ اجتماعا للأجهزة التشريعية للمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الواردة في تقارير الوحدة؛

'٢' وثائق الأجهزة التداولية: تقديم تقارير سنوية، وبرنامج العمل المقترح إلى الجمعية العامة؛ وتقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة و/أو الأجهزة التشريعية الأخرى، حسب الاقتضاء؛

(ب) الأنشطة الفنية الأخرى:

'١' بعثات تقصي الحقائق: تقديم رسائل سرية إلى الرؤساء التنفيذيين، حسب الاقتضاء؛ عقد مشاورات مع أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل مدرجة في برنامج عمل الوحدة (ما يقارب ٨ مشاورات)؛ عقد اجتماع نصف سنوي لمراكز الاتصال في الوحدة؛

'٢' وثائق الاجتماعات المشتركة بين الوكالات: المساهمة في الاجتماعات السنوية المشتركة بين الوكالات، مثل فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، واجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، ومؤتمر المحققين الدوليين، والاجتماع نصف السنوي واتصالات المتابعة المؤقتة بين الكيانات الرقابية الثلاثة: مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة.

الجدول ٣٢-١٢

الاحتياجات من الموارد: الاحتياجات الكلية لوحدة التفتيش المشتركة (الميزانية الكاملة)

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
المشتركة التمويل				
المتعلقة بالوظائف	١١ ٦٩٥,٩	١١ ٦٩٥,٩	٢٠	٢٠
غير المتعلقة بالوظائف	٩٩٨,٤	١ ٠٤٨,٤	–	–
المجموع	**١٢ ٦٩٤,٣**	**١٢ ٧٤٤,٣**	**٢٠**	**٢٠**

٣٢-٣١ تغطي الاحتياجات المقدرة البالغة ٣٠٠ ٧٤٤ ١٢ دولار تكاليف استمرار ١١ وظيفة للمفتشين و ٢٠ وظيفة (١ مد-٢ و ٢ ف-٥ و ٣ ف-٤ و ٤ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في أمانة الوحدة، فضلا عن احتياجات غير متعلقة بالوظائف منها ما يتعلق بتكاليف الموظفين الأخرى والخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية وسفر المفتشين والموظفين وتكاليف التشغيل. وتعزى الزيادة البالغة ٠٠٠ ٥٠ دولار إلى احتياجات إضافية

تحت بند الخبراء الاستشاريين لتمكين الوحدة من استكمال وضع نظام متابعة خاص بها على شبكة الإنترنت على النحو المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٧٠.

الجدول ٣٢-١٣

الاحتياجات من الموارد: حصة الأمم المتحدة في ميزانية وحدة التفتيش المشتركة

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية العادية				
غير المتعلقة بالوظائف	٢ ٩٨٢,٨	٣ ٠٠٧,٧	–	–
المجموع	**٢ ٩٨٢,٨**	**٣ ٠٠٧,٧**	**–**	**–**

٣٢-٣٢ إن الاحتياجات المقدرة البالغة ٣ ٠٠٧ ٧٠٠ دولار، التي تظهر زيادة قدرها ٢٤ ٩٠٠ دولار مقارنة بفترة السنتين السابقة، تتعلق بحصة الأمم المتحدة في ميزانية وحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وقدرها ٢٣,٦ في المائة. وتعزى الزيادة في حصة الميزانية العادية للأمم المتحدة من التكاليف تحت هذا الباب إلى التأثير المشترك لزيادة حصة الأمم المتحدة من الميزانية الكاملة للوحدة من ٢٣,٥ في المائة المستخدمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع ٢٣,٦ في المائة تستخدم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والزيادة في الميزانية الإجمالية للوحدة.

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

الميزانية الكاملة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (قبل إعادة تقدير التكاليف): ٦٠٠ ٣٦٢ ٧ دولار

الاحتياجات من موارد الميزانية العادية لحصة الأمم المتحدة (قبل إعادة تقدير التكاليف): ١٠٠ ١٠٢ ٢ دولار

٣٢- ٣٣ تندرج الأنشطة التي يتولى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسؤوليتها ضمن العنصر جيم من البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٢-٣٤ وتقع على عاتق مجلس الرؤساء التنفيذيين مسؤولية تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في سياسات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها وفقا لولاية كل منها واستجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية. وقد حل المجلس، الذي يتألف من الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، محل لجنة التنسيق الإدارية السابقة (التي أنشئت في عام ١٩٤٦ بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣ (د-٣)). وقد أنشأ مجلس الرؤساء التنفيذيين لجنتين رفيعتي المستوى لمساعدته، هما: اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، التي يتمثل دورها المركزي في وضع سياسات واستراتيجيات وتوجيهات متسقة وفعالة لمنظومة الأمم المتحدة لمواجهة ما يستجد من تحديات ومسائل ذات صلة بالتعاون والتنمية الدوليين؛ واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التي تقوم بوضع السياسة العامة وتقدم التوجيه إلى مؤسسات منظومة في المسائل الإدارية والتنظيمية والمتعلقة بالأمن والسلامة التي تهم المنظومة برمتها، وتعزز التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن هذه المسائل، وتساعد في إدارة النظام الموحد للأجور والاستحقاقات. وفي عام ٢٠٠٨، أصبحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الركيزة الثالثة للمجلس، ومسؤولة عن تنسيق عمليات التنمية على المستوى القطري وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. ويتلقى هيكل المجلس، باستثناء أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، غير المدعومة ماليا من ميزانية أمانة المجلس، الخدمات والدعم من جانب أمانة واحدة ممولة بشكل مشترك، ولها مكاتب في نيويورك وجنيف.

٣٢-٣٥ في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سوف يواصل المجلس تعزيز نهجه المتكامل بين لجانه رفيعة المستوى. وسيركز المجلس على أنشطة هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وتنسيق هذه الأنشطة بغية التعجيل في التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكفل المجلس مزيدا من الترابط والتنسيق بين مؤسسات المنظومة. وستتركز جهود المجلس على ما يلي: تعميق فهم الاستجابات المشتركة للتحديات العالمية، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، وأزمة الأمن الغذائي العالمية، والقضاء على الفقر وقضايا السلامة والأمن، وتنسيق تلك الاستجابات، وفقا للولايات الحكومية الدولية؛ وتحقيق تعبئة شاملة ومحددة الأغراض لجميع الموارد والقدرات وتعزيز تقاسم المعارف؛ والمساعدة على زيادة الشفافية والمساءلة. وسيعزز المجلس أيضا من دعم المنظومة لتنفيذ الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل تنمية منظومة الأمم المتحدة الذي يجري كل أربع سنوات، والتنمية المستدامة لأفريقيا ضمن الإطار العام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسيدعم بنشاط تعميم مراعاة منظور جنساني في تصميم سياسات وبرامج المنظومة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وفقا للولايات الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، سيواصل المجلس تعزيز ورصد التنسيق الفعال للجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمكافحة الجوع والفقر. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المجلس بذل جهوده الرامية لكفالة أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة، وأماكن العمل التابعة لها وأصولها، بسبل منها تعزيز الدعم على نطاق المنظومة لنظام فعال وموحد لإدارة الأمن.

٣٢-٣٦ وفي مجال البرامج، سيواصل المجلس، من خلال لجنته البرنامجية الرفيعة المستوى، تعزيز العمل المشترك عبر مجموعة واسعة من الولايات الحكومية الدولية بهدف مواصلة تعزيز الاتساق والفعالية في مساهمة المنظومة في الدفع بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السياق نفسه، سيتم إيلاء اهتمام خاص للتوفيق بين الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما للاستعراضات الحكومية الدولية ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

والاجتماعي وفي مجالس إدارة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وستسعى اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، في الوقت نفسه، للقيام بدور استباقي في مسح وتحديد القضايا البرنامجية المستجدة التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة، وفي وضع نُهُج مشتركة بشأن القضايا ذات الأولوية من قبيل تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وتأثير الأزمة المالية والاقتصادية على التنمية، والانتعاش عقب انتهاء الأزمات.

٣٢-٣٧ ومن خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، سيواصل مجلس الرؤساء التنفيذيين عمله لتعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن على نطاق المنظومة من أجل توفير ما يلزم لتحسين السلامة والأمن لموظفي منظومة الأمم المتحدة وأماكن العمل التابعة لها وأصولها. وسوف يعمل جاهدا على التعاون في تعزيز المساءلة والشفافية في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وفي مواءمة ممارسات إدارة الموارد البشرية على نحو يتوافق مع الإصلاحات الأخيرة التي وافقت عليها مجالس إدارة المنظمات الأعضاء؛ وفي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة أفضل وكذلك من أجل إنجاز البرامج بطريقة أفضل؛ وفي تشجيع أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الإدارة وفي وضع السياسات وإنجاز البرامج من خلال جملة أمور تشمل ممارسات الأعمال المنسقة والبرامج المحسنة لتبادل المعرفة. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، سينصب التركيز على تعزيز التعاون مع لجنة الخدمة المدنية الدولية وعلى المواءمة بين الممارسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، وبخاصة في ما يتعلق بالموظفين العاملين خارج المقر. وفي مجالات الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، سينصب التركيز الرئيسي على دعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع أنحاء المنظومة وعلى تحسين إعداد أفضل الممارسات المالية والمتعلقة بالميزانية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستولى عناية خاصة للاستفادة من الاستثمارات الموظفة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما من خلال الخدمات المشتركة وتحديد أفضل الممارسات المشتركة في تنفيذ واستخدام نظم تخطيط موارد المؤسسة. وسيولي المجلس، عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، اهتماما خاصا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لوضع الصيغة النهائية لتنفيذ خطة عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمواءمة ممارسات الأعمال. وسيسعى المجلس أيضا إلى تعزيز مزيد من المبادرات لتسهيل وصول الدول الأعضاء والجمهور العام إلى معلومات منظومة الأمم المتحدة، بطرق منها نشر القرارات المشتركة بين الوكالات.

٣٢-٣٨ وسيتم تنظيم عمل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لضمان توفير خدمات الدعم بكفاءة وفعالية فيما يتصل بوظائفها الرئيسية، وهي: (أ) تسهيل دفق المعلومات بطريقة أكثر انتظاما وترتيبا بشأن التوجهات والتطورات الرئيسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تخص المنظومة ككل. وستكون هذه الخدمة ذات قيمة خاصة للوكالات الأصغر حجما. وستوفر أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين خدمة لتبادل المعلومات يمكن أن يستفيد منها الجميع، تدعم القدرة المعززة على تقاسم المعارف على نطاق المنظومة، مثل الإحصاءات المالية، وإحصاءات الموظفين، والحصر العددي للموظفين الميدانيين، فضلا عن السياسات والممارسات؛ (ب) تشجيع المزيد من المبادرات لتيسير حصول الدول الأعضاء وعامة الناس على معلومات منظومة الأمم المتحدة؛

(ج) كفالة أن تكون المناقشات الاستراتيجية لمجلس الرؤساء التنفيذيين ومجموعاته مدعومة بمواد تحليلية سليمة تضيف مجالا وقيمة للمساهمات والمعارف التي توفرها فرادى المنظمات؛ (د) دعم المجلس في تطوير هيكل دوراته ومضمونها وتنظيمها على نحو مرن يستجيب للاحتياجات التي تزداد تدريجيا؛ (هـ) تطوير تحليلات ومعلومات تساعد المجلس في الحصول على قدر أكبر من الوضوح بشأن المسائل المتعلقة بالازدواجية وتداخل الأنشطة في مجالات محددة، ومساعدة المجلس في وضع منهجية على نطاق المنظومة لمختلف الوكالات العاملة على القضية نفسها؛ (و) تعزيز تعامل المجلس مع الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعامل أمانة المجلس مع لجنة البرنامج والتنسيق، بطرق منها تيسير مشاركة الرؤساء التنفيذيين في المنتديات الحكومية الدولية الرفيعة المستوى وتحسين الإبلاغ المقدم من المجلس إلى الهيئات الحكومية الدولية.

الجدول ٣٢-١٤

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

هدف المنظمة: الاستفادة من القدرة الكاملة لمؤسسات المنظومة لتحقيق نتائج أفضل في الاستجابة للولايات الحكومية الدولية والتحديات المستجدة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز التعاون الأفقي في ما بين المنظمات الأعضاء استجابة لقرارات الهيئات الحكومية الدولية	(أ) '١' عدد المبادرات المنسقة من قِبَل منظومة الأمم المتحدة التي يضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين بوصفها نهجا متماسكا على نطاق المنظومة في استجابة مباشرة للتحديات العالمية مقاييس الأداء ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٥ مبادرات منسقة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٦ مبادرات منسقة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٦ مبادرات منسقة '٢' عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية، التي تنظمها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وشبكاتهما الفرعية في شكل فِرق عمل وأفرقة عاملة استجابة للقرارات الصادرة عن مجالس إدارة المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
		مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥ نشاطا التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٠ نشاطا الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٢ نشاطا
	’٣‘	عدد الأنشطة المشتركة أو التكميلية الرامية إلى تنفيذ مقررات الهيئات الحكومية الدولية، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق التي توافق عليها الجمعية العامة
		مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: نشاطان اثنان التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٣ أنشطة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٤ أنشطة
(ب) تعزيز اتساق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة	(ب)	’١‘ زيادة عدد الاستجابات المنسقة على صعيد المنظومة التي تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وشبكاتها الفنية (الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات) لمبادرات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومسائل إدارة شؤون الموظفين، والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية
		مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٢٠ استجابة منسقة على نطاق المنظومة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٢٢ استجابة منسقة على نطاق المنظومة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢٤ استجابة منسقة على نطاق المنظومة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ عدد تدابير الاتساق والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة المنفذة عقب إكمال الأنشطة المنسقة على نطاق المنظومة مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: غير متاحة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٤ تدابير الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٥ تدابير
(ج) تحسين تبادل المعارف في إطار المنظومة ومع الدول الأعضاء وزيادة كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظومة الأمم المتحدة	(ج) ’١‘ عدد الإجراءات المتخذة لتعزيز تبادل المعارف على نطاق المنظومة من خلال إدخال الإضافات والتحسينات على الملفات والأدوات المعرفية (سواء إن كانت على شبكة الإنترنت أو ورقية) مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ إصدارات من المواد الإعلامية التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ٨ إصدارات من المواد الإعلامية الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ٨ إصدارات من المواد الإعلامية ’٢‘ عدد معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعتمدة من قبل الوكالات بناء على أفضل الممارسات في هذا المجال والاحتياجات المؤسسية فضلا عن التوجيهات الاستراتيجية الموضوعة من خلال المشاورات على نطاق المنظومة مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: غير متاحة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: اعتماد معيارين اثنين

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة		مؤشرات الإنجاز
		الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: اعتماد معيارين اثنين
(د) التقدم المحرز نحو اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	(د)	'١' تقديم جميع المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب لتنظر فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة
		'٢' إطلاع الدول الأعضاء في الوقت المناسب على جميع المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مقاييس الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة التقديرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠٠ في المائة الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٠٠ في المائة

العوامل الخارجية

٣٢-٣٩ من المتوقع أن يحقق هذا العنصر أهدافه وإنجازاته المتوقعة بافتراض التزام المنظمات الأعضاء ومجالسها الإدارية بالمسائل التي يتناولها مجلس الرؤساء التنفيذيين وتقديم مساهماتها في هذه المسائل في الوقت المناسب.

النواتج

٣٢-٤٠ سيتحقق خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إنجاز النواتج التالية:

(أ) تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء:

'١' الجمعية العامة:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات: المساهمة في اجتماعات اللجنتين الثانية والخامسة بشأن المسائل المتصلة بالشؤون المشتركة بين الوكالات والنظام الموحد للأمم المتحدة (بمتوسط ٤ مرات في السنة)؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقارير وحدة التفتيش المشتركة؛ وتقارير إحصائية مشتركة بين الوكالات بشأن مواضيع تتعلق بالموارد البشرية والمالية والإدارة العامة (بمتوسط ٤ مرات في السنة)؛

'٢' المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات: المساهمة في الجلسات العامة التي تتناول مسائل تتصل بالشؤون المشتركة بين الوكالات (اجتماع واحد في السنة)؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: تقرير الاستعراض السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ وإسهامات مشتركة بين الوكالات في التقارير المقدمة إلى الجزأين الرفيعي المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقين بالتنسيق والأنشطة التنفيذية؛

'٣' لجنة البرنامج والتنسيق:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات: المساهمة في اجتماعات اللجنة بشأن مسائل تتعلق بالشؤون المشتركة بين الوكالات (اجتماع واحد في السنة)؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: تقرير الاستعراض السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين؛

'٤' لجنة الخدمة المدنية الدولية:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات: المساهمة في أنشطة اللجنة وهيئاتها الفرعية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٨ من النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية (اجتماع سنوي للجنة، واجتماعان في المتوسط للهيئات الفرعية في السنة)؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: ورقات متنوعة عن مواقف موحدة لمنظومة الأمم المتحدة تتعلق بشروط الخدمة في النظام الموحد (بمتوسط ورقتين في العام)؛

'٥' الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة:

أ - تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات: المساهمة في أنشطة مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والهيئات الفرعية الأخرى؛

ب - وثائق الهيئات التداولية: ورقات متنوعة عن مواقف موحدة لمنظومة الأمم المتحدة ذات صلة بصندوق المعاشات التقاعدية؛

(ب) الأنشطة الفنية الأخرى:

'١' تقديم الخدمات الفنية إلى الاجتماعات المشتركة بين الوكالات:

أ - اجتماعات مسؤولي الاتصال التابعين لمجلس الرؤساء التنفيذيين لوضع الصفة النهائية لموجز عن استنتاجات المجلس وتخطيط أنشطة المتابعة (دورتان في السنة)؛

ب - اجتماعات الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والترتيبات المخصصة المشتركة بين الوكالات التي أقرتها اللجنتان الرفيعتا المستوى في المجال البرنامجي (١٠ اجتماعات في العام) والمجال الإداري (١٠ اجتماعات في السنة)؛

ج - اجتماعات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (دورتان في السنة)؛

د - اجتماعات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى (دورتان في السنة)؛ واجتماعات تتخلل الدورات (دورتان في السنة)؛

هـ - الدورات الموضوعية لمجلس الرؤساء التنفيذيين (دورتان في السنة)؛

'٢' وثائق الاجتماعات المشتركة بين الوكالات: ورقات معلومات أساسية وورقات تقنية، وموجز عن الاستنتاجات والتقارير المتعلقة بمجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى؛ وتقرير مرحلي مقدم إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (٨ تقارير في السنة)؛

'٣' ورقات للتوجيهات والسياسات المحاسبية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (٦ ورقات في السنة)؛

'٤' المواد التقنية:

أ - الإصدار الشهري على نطاق المنظومة لأجور المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين والمحررين المستقلين، وإصدار نشرة معدلات بدل المشقة؛

ب - الشبكة الخارجية (إكسترانت) لمنظومة الأمم المتحدة؛ وشبكة المعلومات التنفيذية؛ وموقع مجلس الرؤساء التنفيذيين على الإنترنت؛ وصفحة التعريف بمواقع منظومة الأمم المتحدة على الإنترنت؛ والخريطة التنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة؛ وآليات لدعم توظيف الزوج والوظائف المزدوجة؛ وقاعدة بيانات منح التعليم؛ ودليل كبار المسؤولين؛ والإحصاءات السنوية لموظفي النظام الموحد والدراسة الاستقصائية لمنح

التعليم؛ والدليل المشترك لمنظومة الأمم المتحدة؛ والإصدار المتعلق بأفضل ممارسات منظومة الأمم المتحدة في مجال الموارد البشرية ومجالات تكنولوجيا المعلومات والمالية والميزانية.

الجدول ٣٢-١٥

الاحتياجات الكلية من الموارد لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الميزانية الكاملة)

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
المشتركة التمويل				
المتعلقة بالوظائف	٤ ٤٢٨,١	٤ ٥٨١,١	١٤	١٤
غير المتعلقة بالوظائف[أ]	٢ ٢٨٩,٠	٢ ٧٨١,٥	–	–
المجموع	**٦ ٧١٧,١**	**٧ ٣٦٢,٦**	**١٤**	**١٤**

(أ) يشمل احتياجات قدرها ٠٠٠ ٣٣١ ١ دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٥٠٠ ٨٩٥ ١ دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٢-٤١ وتغطي الاحتياجات المقدرة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين البالغة ١٠٠ ٤٦٧ ٥ دولار، والتي تبين زيادة قدرها ٠٠٠ ٨١ دولار مقارنة بفترة السنتين السابقة تكاليف ١٤ وظيفة في أمانة المجلس (١ مد-٢ و ١ مد-١ و ١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك و ١ مد-١، و ١ ف-٥ و ٢ ف-٤ و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في جنيف)، بالإضافة إلى احتياجات غير متعلقة بالوظائف للمساعدة المؤقتة العامة والاستشاريين والعمل الإضافي، والسفر الرسمي للموظفين، والخدمات التعاقدية، وغير ذلك من التكاليف التشغيلية لكل من مكتبي أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في كل من المقر وجنيف. وتبين الزيادة الصافية في الموارد الأثر المشترك لما يلي: (أ) زيادة قدرها ٠٠٠ ١٥٣ دولار تعزى إلى أثر متأخر لوظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ (موظف الشؤون المشتركة بين الوكالات) أنشئت في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛ (ب) ونقصان قدره ٠٠٠ ٧٢ دولار في إطار الخدمات التعاقدية القائمة على أنماط الإنفاق السابقة.

٣٢-٤٢ وتغطي الاحتياجات المقدرة لمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تبلغ ٥٠٠ ٨٩٥ ١ دولار، والتي تعكس زيادة قدرها ٥٠٠ ٥٦٤ دولار مقارنة بفترة السنتين السابقة، تكاليف تمويل الوظائف من خلال ترتيبات المساعدة المؤقتة العامة، بما يعادل وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة على أساس التفرغ لتقديم الدعم على نطاق المنظومة فيما يتعلق بتنفيذ

المشروع بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأمم المتحدة نفسها؛ وتنسيق وكفالة حل مسائل التنفيذ المشتركة بصورة متسقة وتتسم بالكفاءة؛ فضلا عن احتياجات التشغيل لأعضاء الفريق، بما فيها احتياجات السفر واللوازم والمواد.

٣٢-٤٣ وأقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها الحادية والعشرين المعقودة في باريس، في آذار/مارس ٢٠١١، الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لتمويل مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتمثل الاحتياجات المتزايدة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية في الأثر المشترك لما يلي: (أ) زيادة قدرها ٠٠٠ ٢٥٤ دولار في إطار المساعدة المؤقتة العامة تعزى جزئياً إلى تغيير في طبيعة عمل وظيفة من فئة الخدمات العامة من العمل لبعض الوقت إلى العمل على أساس التفرغ، ويعود ذلك جزئياً إلى زيادات سجلت في التكاليف الكاملة لثلاث وظائف فنية (١ ف-٥ و ٢ ف-٤) نتيجة زيادة معدلات النشاط المتوخاة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ (ب) واعتماد جديد قدره ٠٠٥ ٣١٦ دولار للخدمات الاستشارية المقدمة في مجالات محددة لا تتوفر فيها الخبرات داخلياً من أجل التوصل إلى قدر أكبر من التوافق على قضايا رئيسية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في فترة حاسمة من فترة حياة المشروع؛ (ج) وانخفاض قدره ٦٠٠٠ دولار في إطار سفر الموظفين يعكس النمط السابق للنفقات.

الجدول ٣٢-١٦

الاحتياجات من الموارد: حصة الأمم المتحدة في ميزانية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الميزانية العادية				
غير المتعلقة بالوظائف[أ]	٢ ٠٩٩,٧	٢ ١٠٢,١	–	–
المجموع	**٢ ٠٩٩,٧**	**٢ ١٠٢,١**	**–**	**–**

(أ) يشمل احتياجات قدرها ٩٠٠ ٤١٧ دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٠٠٠ ٥٤٤ دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٢-٤٤ وتتعلق الاحتياجات التقديرية التي تتمثل في المبلغ ١٠٠ ١٠٢ ٢ دولار، والتي تعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٢ دولار بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، بحصة الأمم المتحدة (٥, ٢٨ في المائة لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين و ٧, ٢٨ في المائة لمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، على التوالي) في تكاليف أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والتكاليف المرتبطة بتنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية. وتمثل الزيادة البالغة ٤٠٠ ٢ دولار الأثر المشترك لزيادة حصة الأمم المتحدة في إجمالي تكاليف مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

(١٠٠ ١٢٦ دولار) يقابلها نقصان في حصة الأمم المتحدة من التكاليف الإجمالية لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين (٧٠٠ ١٢٣ دولار) ذلك لأن حصة الأمم المتحدة من التكاليف الإجمالية لأمانة المجلس تنخفض من ٢, ٣١ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٥, ٢٨ في المائة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ٣٢-١٧

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة المقدمة من هيئات الرقابة

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/64/7)	
تسترعي اللجنة الاستشارية الانتباه إلى ما يشترطه النظام الأساسي لكل من وحدة التفتيش المشتركة (المادة ٢٠) ولجنة الخدمة المدنية (المادة ٢١) بأن يضع الأمين العام كلا من ميزانيتي الهيئتين بعد التشاور مع لجنة التنسيق الإدارية (التي أصبحت الآن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق). وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى اتخاذ التدابير المناسبة لإتمام المشاورات اللازمة في وقت ملائم يسمح بأن يأخذ الأمين العام النتائج في الاعتبار عندما يعد تقديراته للميزانية (الفقرة العاشرة-٤).	عممت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين على المنظمات الأعضاء في المجلس ميزانية وحدة التفتيش المشتركة المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وميزانية لجنة الخدمة المدنية الدولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ملتمسةً تعليقاتها على المقترحات. ووردت تعليقات المنظمات على الميزانيتين المقترحتين لكل من وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية موجزة في مذكرة مجلس الرؤساء التنفيذيين CEB/2011/HLCM/12 (انظر المرفق الأول لهذا التقرير) وقد تم إطلاع وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية عليها. وعلاوة على ذلك، تمت مناقشة مذكرة المجلس في اجتماع الشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية الذي عقد تحت إشراف اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، والذي دعا فيه ممثلو وحدة التفتيش المشتركة إلى تقديم آرائهم. وبناء على المشاورات والاستعراضات المذكورة آنفاً، تم التوصل في الدورة الحادية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى التي عقدت في باريس، في آذار/مارس ٢٠١١، إلى استنتاج أقر ميزانيات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لجميع الأنشطة المشتركة التمويل، بما فيها أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، وذلك على مستوى انعدام النمو.

وصف موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5، (المجلد الأول)، الفصل الثاني)	
نظرا لتزايد إحجام أرباب العمل من القطاع الخاص عن تقديم البيانات المتعلقة بشروط خدمة موظفيهم، أوصى المجلس لجنة الخدمة المدنية الدولية بأن تستعرض وسائلها للحصول على تلك البيانات (الفقرة ٤٠٢).	تتعلق هذه المسألة باستعراض منهجيات استقصاء المرتبات للموظفين المعينين محليا. وأقرت لجنة الخدمة المدنية الدولية، في جلستها الثانية والسبعين، منهجياتها المنقحة لمسح مرتبات الموظفين المعينين محلياً. وفي إطار المنهجيات المنقحة، وافقت اللجنة على استخدام ما تبقى من بيانات قدمها البائع عن حركة الرواتب لاستكمال البيانات التي جمعت من أرباب العمل عندما تعذر مسح العدد الأدنى اللازم منهم بسبب إحجامهم عن المشاركة.

لجنة الخدمة المدنية الدولية
الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

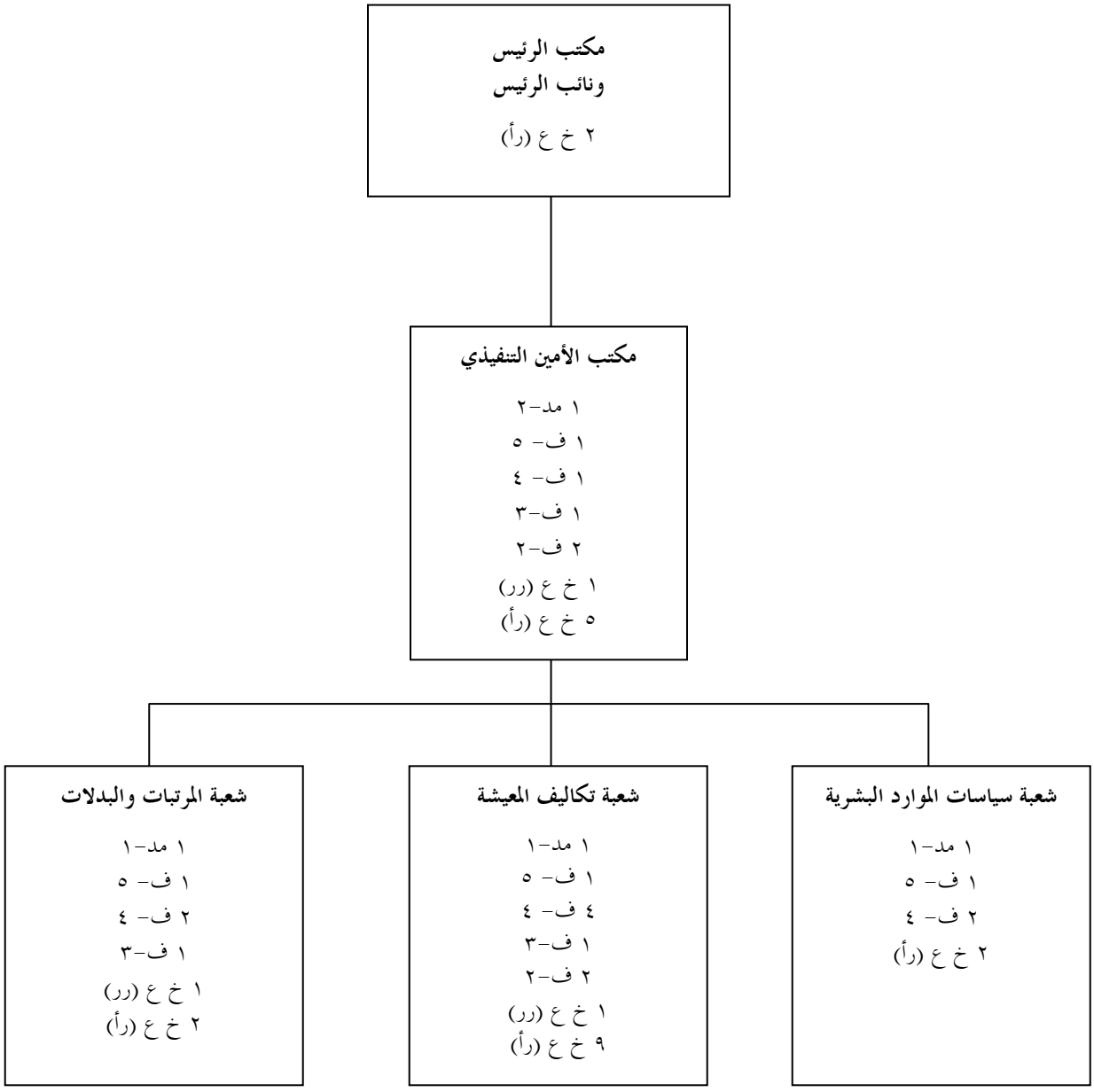

الهيكل التنظيمي لأمانة وحدة التفتيش المشتركة وتوزيع الوظائف فيها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

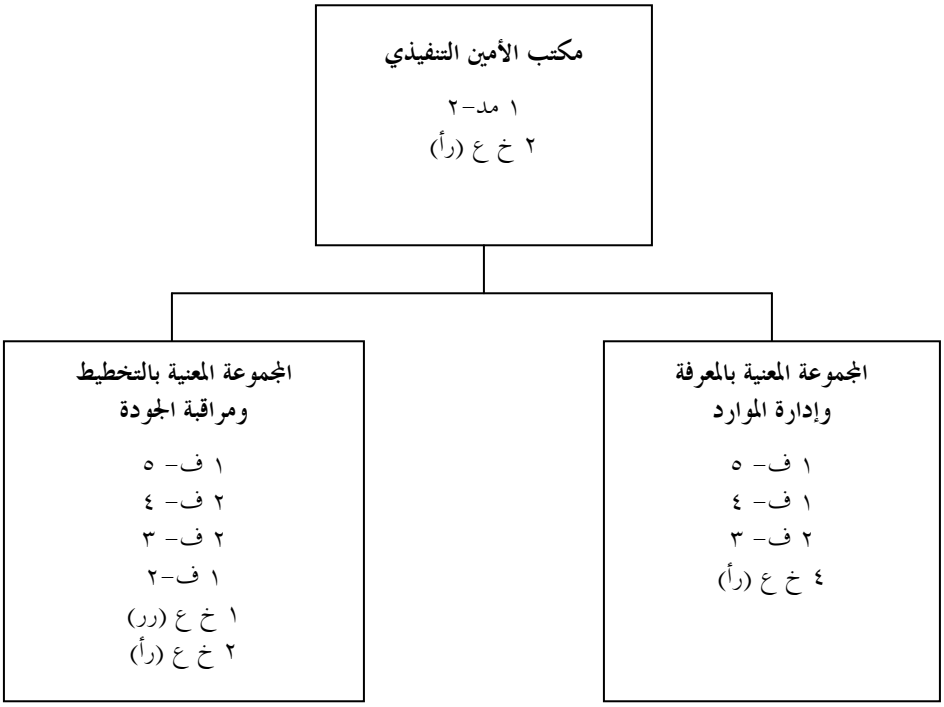

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

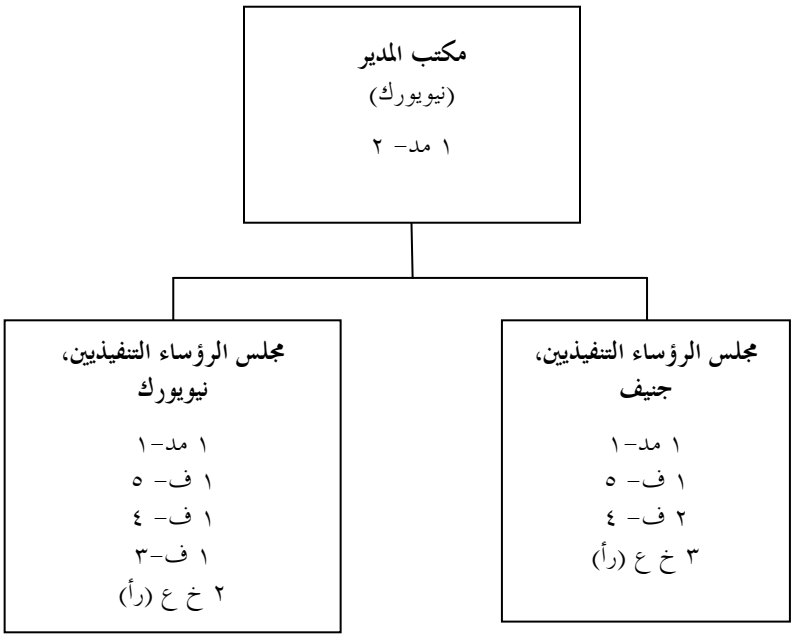

المرفق

تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بشأن الميزانية المقترحة لكل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

مذكرة من الأمانة العامة لمجلس الرؤساء التنفيذيين (CEB/2011/HLCM/12، ١ شباط/فبراير ٢٠١١)

١ - وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية (المادة ٢١) والنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (المادة ٢٠)، أجرت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة المعني بالتنسيق مشاورات مع المنظمات الأعضاء فيه، طالبة منها تقديم تعليقاتها عن ميزانيتي لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة المقترحتين لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢ - واستجابة لطلبي تقديم التعليقات الموجهين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين وإلى شبكتها المعنية بشؤون المالية والميزانية، قدمت ١٣ منظمة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية) آراءها عن الميزانيتين المقترحتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة.

٣ - وبالإضافة إلى الميزانيتين المقترحتين للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة اللتين أتيحتا للمنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين كي تقدم التعليقات بشأنهما، تعتزم الأمانة العامة للأمم المتحدة إعداد تحليل لهاتين الميزانيتين المقترحتين كما قدمهما كل من اللجنة والوحدة، وستجري مناقشات ثنائية لهذين المقترحين مع أمانتي الهيئتين، وفقاً للعملية المقررة لاستعراض الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ويرد في هذه المذكرة موجز لتعليقات واردة من منظمات أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتتضمن الإضافات الملحقة بهذه المذكرة تعليقات مفصلة قدمتها المنظمات الأعضاء في المجلس.

٤ - وفيما يتعلق بالميزانية المقترحة للجنة الخدمة المدنية الدولية، فإن أغلبية المنظمات الأعضاء في المجلس إما لم تقدم تعليقات أخرى أو أيدت المقترح كما قدم. وأكد التعليق الوارد من منظمة العمل الدولية أنه ينبغي للجنة ألا تقترح حتى زيادة متواضعة بنسبة ٠,٥٩ في المائة في الوقت الذي تواجه فيه بعض المنظمات نقصاناً

كبيراً في إيراداتها. وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن أي زيادة محتملة بالمقارنة مع سنوات سابقة ستعزى إما إلى إعادة تقدير التكاليف أو إلى أسباب أخرى سيثير تأييدها المشاكل.

٥ - ووردت توصيات قليلة بشأن الطريقة التي يمكن من خلالها للجنة الخدمة المدنية الدولية أن تحقق تخفيضاً آخر في ميزانيتها المقترحة: منظمة العمل الدولية - يمكن إزالة أي تداخل بين تحليل بيانات نوع الجنس مع عمل خبراء مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية من برنامج العمل؛ ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية - ربما يمكن تخفيض طول مدة انعقاد دورات اللجنة أثناء فترة السنتين إلى دورتين محددتين يستغرق كل منهما أسبوعين عوضاً عن دورات تتراوح مدد انعقادها بين أسبوعين وثلاثة أسابيع.

٦ - ورحبت منظمة الأغذية والزراعة بالتدابير المتخذة من أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية لتقليص عنصر الميزانية غير المتعلق بالموظفين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عام في حجم الميزانية بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ والذي يدعم الجهود المبذولة من جانب الأمانة في السعي لتحقيق زيادة الفعالية من حيث التكلفة أثناء تنفيذ أنشطتها.

٧ - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، توصلت المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى توافق في الآراء بأنه لا يمكن دعم الزيادة المقترحة في ميزانية وحدة التفتيش المشتركة في البيئة الاقتصادية الحالية. فمعظم المنظمات أصبحت تواجه نمواً اسمياً صفرياً لميزانياتها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بينما أخذ بعضها الآخر يتوقع انخفاضاً حقيقياً في إيراداتها. ولهذا، طلبت المنظمات إلى الوحدة أن تعيد النظر في مقترحها وأن تبقى ضمن حدود ميزانيتها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وشجعت عدة منظمات وحدة التفتيش المشتركة على تعويض الزيادة المقترحة في التكاليف بنقصان في المدخرات والكفاءات ينجم عن تنقيح الأولويات والأهداف.

٨ - وأُعرب عن عدد من الشواغل فيما يتصل بهيكل الموظفين المقترح لوحدة التفتيش المشتركة والزيادة المقترحة في الوظائف. ورأى الصندوق أن إنشاء وظائف جديدة لا يلقى تأييداً حسناً، في حين زعمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن بناء قدرة مهنية صغيرة للتحقيقات غير مبرر دون إجراء المزيد من الاستعراض الداخلي والمشترك بين الوكالات. ورداً على الزيادة المقررة لرفع عدد موظفي التقييم والتفتيش من ٩ موظفين إلى ١١ موظفاً لتحقيق نسبة ١١:١١، أوصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإعداد تقييم مستقل للهيكل التنظيمي لوحدة التفتيش المشتركة ولنوع الوظائف والمسؤوليات والاختصاصات اللازمة لتقدير ما إذا كان الهيكل الحالي لوحدة التفتيش المشتركة هو الأكثر كفاءة وفعالية.

٩ - وأعرب أعضاء صندوق الأمم المتحدة للسكان عن قلقهم إزاء الزيادات الكبيرة في الميزانيات المقترحة للاستشاريين والسفر والتدريب في الميزانية المقترحة لوحدة التفتيش المشتركة. وعلى سبيل المثال، لم يقتنعوا بأنه من الممكن التوقع بتوفير التدريب لمنظومة الأمم المتحدة على نظام شبكي جديد لأن النظم الشبكية الحديثة مصممة لتكون ملائمة وذاتية التوجيه للمستعملين، وبالنظر إلى طابع هذا النظام وغرضه، ينبغي

ألا يتطلب تدريباً معمقاً لمراكز الاتصال داخل كل منظمة من المنظمات المشاركة، وزيارات تضطلع بها أمانة وحدة التفتيش المشتركة.

١٠ - ودعم كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تركيز الوحدة في ميزانيتها البرنامجية المقترحة على المسائل المعقدة على نطاق المنظومة، إلا أنهما أضافتا أنه يمكن تحقيق ذلك بزيادة انتقائية تحديد الاستعراضات التي ستجرى و/أو بالمدخرات التي تتحقق من الحد من دراسات الوكالة الواحدة أو إلغائها (ما لم تطلب ذلك الوكالة أو تموله).

١١ - وبالإشارة إلى الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، أعربت منظمة الأغذية والزراعة عن تقديرها للتركيز على النتائج ولكنها أفادت بضرورة تحديد نطاق النتائج الذي سيتحقق بناء على حجم الموارد المتاحة حالياً.

١٢ - ومع أن منظمتين أيدتا تحديداً تنفيذ وتعهد نظام المتابعة المقرر والقائم على الشبكة، فقد تبين أن تكاليف التنفيذ لمرة واحدة كانت باهظة. وأبدت منظمة الأغذية والزراعة الاهتمام بالتشاور بشأن مزايا النظام وطريقة تكامله مع احتياجات المنظمات وآليات متابعة تقارير مراجعة الحسابات وتقييمها. ولم تكن التكاليف المتكبدة لصيانة النظام واضحة.

١٣ - وبإيجاز، لقد أيدت بوجه عام المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين الميزانية المقترحة للجنة الخدمة المدنية الدولية، لكنها لم تتمكن من قبول زيادة حجم الميزانية المقترحة من وحدة التفتيش المشتركة وأكدت الحاجة إلى كلتا الهيئتين لضمان أن الحجم الحالي لميزانيتيهما ما زال متوائماً مع مبلغ ميزانية السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.